

«حروب أوباما»: حين تتحكم الفوضى بدهاليز واشنطن

ديما شريف*

بمحض صدف متكررة ربما، ينشر الكاتب والصحافي بوب وودورد كتابه دائماً بعد فوات الأوان. فقبل أن يصوت الكونغرس الأميركي في بداية 1991 على قرار شن «عاصفة الصحراء» رداً على الاجتياح العراقي للكويت قبل ستة أشهر، عرف وودورد أن رئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش الأميركي الجنرال كولن باول يعارض أي عملية عسكرية.

وعوض عرض هذه المعلومة الهامة التي كان ربما بإمكانها تغيير مسار الأحداث، احتفظ وودورد بالسرا لنفسه أشهراً عدة، ونشرها في كتابه الصادر في ذلك العام «القادة» (the commanders). لم تكن تلك المرة الأولى التي يحجب فيها وودورد معلومات هامة. فقبل ذلك، في 1987، انتظر إلى ما بعد موت مدير وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه) وليام كايسي، ليقول إن هذا الأخير اعترف له بأنه علم بتحويل الأموال إلى ميليشيا الكونترا في

نيكاراغوا، في ما عرف بـ«إيران. كونترا»، عبر بيع الأسلحة إلى طهران. وظهرت المعلومة في كتابه «حروب سي آي إيه السرية 1986، 1987» الذي صدر لاحقاً في العام نفسه.

في كتابه الجديد «حروب أوباما»، لا يفشي وودورد سراً كبيراً، إذ بات معلوماً أن الرئيس باراك أوباما ضعيف، يتلاعب به الجيش كيفما يريد. كيف لا، وقد أقتعه جنرالات البنتاغون بإرسال 17 ألف جندي في بداية 2009 إلى أفغانستان، قبل أن يتخذ القرار الهام بإرسال 40 ألفاً آخرين بعد أشهر. إذاً، ينقل الصحافي في جريدة «واشنطن بوست» معارك أوباما الداخلية وكباشه مع العسكر في موضوع تصعيد الحرب «الصحيحة» في أفغانستان. وكعادته في كتبه السابقة، يحاول وودورد أن يخبر الجميع (قراءه والسياسيين) عدم استطاعة أحد الهرب منه. فال تفاصيل التي ينقلها عن لقاءات ثنائية وحتى أفكار أسر بها أي كان لنفسه (!) تنبئ بأمر من اثنين: إما أن وودورد يتمتع بقدرات خارقة تسمح

يركز وودورد في كتابه على صناعة قرار الحرب في واشنطن دون الاهتمام بضحاياها في أفغانستان

له بالتنصت على أي لقاء ثنائي أو قراءة أفكار السياسيين والعسكريين، أو أن الجميع متهمون بالتسريب، حتى أوباما نفسه. الصحافي الذي كشف مع زميله في «واشنطن بوست» كارل برنستين في 1973 فضيحة «وترغيت»، أصبح على صلة قوية جداً بكل الفاعلين في واشنطن حتى استطاع الحصول على هذا القدر من الوثائق والمحادثات التي اعتمد عليها كتابه، كما كل ما نشره من قبل. ملفات سمحت له بأن ينقل نقاشات مجلس الأمن القومي مثلاً بحرفيتها، التي يفترض أن تكون سرية جداً. لكن هذا النقل بقي خالياً من أي نقد. هو ببساطة لا يحلل كثيراً ولا يعطي رأيه في ما ينقله، حفاظاً منه ربما على علاقاته بالمسربين، أي السياسيين أنفسهم.

عرض عضلات وودورد في الحصول على المعلومات يبدأ في الفترة التي سبقت انتخاب أوباما، في تشرين الأول 2008، وينتهي بعد نقل الجنرال ديفيد بترايوس من العراق إلى أفغانستان، في حزيران 2010. نتعرف خلال



أوباما خلال زيارته معبد كوتوكو ان البوذي في اليابان الأحد (جيم يونغ - رويترز)

العودة الليبية إلى الحماية الاقتصادية

ياسين تملالي*

من السابق لأوانه الجزم بأن ليبيا في طور التراجع عن سياسة الانفتاح على الرأسمال الأجنبي التي شرعت في تطبيقها في منتصف العقد الحالي، بعد رفع العقوبات الدولية عنها. لكن بعض المؤشرات تدل على سعيها إلى فرض رقابة أكثر صرامة على الاستثمارات الخارجية فيها (خارج قطاع المحروقات بطبيعة الحال). أحدث هذه المؤشرات اثنان. المؤشر الأول، هو تصريح لرئيس الحكومة (أمين اللجنة الشعبية العامة) في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، قال البغدادي

المحمودي، في اجتماع مع مسؤولي غرف التجارة والصناعة والزراعة الليبية، إن «لكل الليبيين الأولوية المطلقة في ممارسة كل أنواع الأعمال والأنشطة دون أن تنافسهم الشركات الأجنبية، التي ستعمل معهم ومن خلالهم». وأضاف إن «الشركات الليبية سيجري إشهارها وإعطاؤها الإذن بالعمل بإجراءات مبسطة، لا تزيد عن الحصول على الرقم الضريبي والسجل التجاري». ما دافع هذا التصديق على المتعاملين الأجانب مقابل تشجيع نظرائهم المحليين؟ ليبيا، على رأي البغدادي المحمودي، ليست بحاجة إلى استثمارات نقدية واردة من الخارج، بل إلى

هذه الفترة على سير الحرب في أفغانستان، لكن من واشنطن. لا نتوقف عند الضحايا المدنيين، وسقوط الأبرياء والأطفال في هجمات الطائرات من دون طيار، إلا لماماً. لا يكتف وودورد لذلك، ويركز كل اهتمامه على واشنطن، حيث كان جنرالات الجيش يشترطون أسلحة جديدة استباقاً لحرب مقبلة قد تقع في 2015 أو 2020. ويتابع الكتاب بدقة تفاصيل الإعداد لزيادة الجنود في أفغانستان منذ أول اجتماع لمجلس الأمن القومي حول الحرب في 23 كانون الثاني، بعد ثلاثة أيام على تنصيب أوباما.

ورغم أن محور الكتاب هو الخطوات التي أدت إلى زيادة عدد الجنود في أفغانستان، يكتشف القارئ معلومات أخرى هامة. فأحد الأسباب التي دفعت هيلاري كلينتون إلى الموافقة على أن تكون وزيرة للخارجية في إدارة خصمها اللدود، إقناع مساعدتها مارك بين لها أن ذلك قد يفتح الباب أمامها بعد أربع سنوات كي تكون نائبة للرئيس، حين يتخلى أوباما عن جوزف بايدين. استخبارات الأردن من جهتها، كانت «مملوكة» من قبل الـ«سي آي إيه» كما

أخبر مديرها مايكل هايدن أوباما في التاسع من كانون الأول 2008، قبل تنصيبه رئيساً. لكن ربما أهم ما يمكن استنتاجه من الكتاب أن أوباما لم يعين أحداً في إدارته سوى نائبه. فكل المساعدين والموظفين والوزراء جاؤوا نتيجة اقتراح من مستشاريه والمقربين منه الذين قرروا عنه. فوجد نفسه بعد فترة يبدأ بالاستغناء عن الأشخاص الذين فوجئ بهم خلال ولايته، وتوصل إلى أنه لا يستطيع العمل معهم. هذا الأمر يمكن إرجاعه إلى أن الرئيس حديث العهد بالسياسة في واشنطن، التي دخلها عام 1997، ولم ينسج علاقات كثيرة مع أشخاص خارج مدينته شيكاغو. فكل مستشاريه، هم أصدقاءه من المدينة، أتوا معه إلى واشنطن ويتوقون إلى الرحيل عنها. الأساس هنا هو ديفيد إكسلرود. تعرّف مستشار الرئيس الأول إلى أوباما في 1992. صداقتهما تعمقت مع مرور الوقت، فأصبح إكسلرود مستشار الرئيس في كل مرة ترشح فيها إلى منصب سياسي. حين وصل أوباما إلى البيت الأبيض، كان طبيعياً أن يحصل إكسلرود على منصب ما فيه. أول نصيحة أعطاها المستشار لرئيسه هي توظيف راحم عمانوئيل، صديقه منذ 25 عاماً، رئيساً لموظفي البيت الأبيض. وربما هنا بدأت المشاكل.

كان لعمانوئيل رأي بطبيعة الحال في اختيار من سيعمل معهم، إلى جانب يده الطولى في اختيار وزراء ومساعدين لأشخاص آخرين. أبرز ضحاياها كان مستشار الأمن القومي

الخبرة والمساندة الفنية لا غير».

المؤشر الثاني على سعي السلطات الليبية إلى الحد من الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات، هو رد فعلها على فضيحة «مصرف الصحاري» الذي اكتشف قيامه بتجاوزات تتعلق بمنح تسهيلات لبعض الزبائن، مقابل ضمانات غير كافية. ويبدو

سيعود القطاع المصرفي الليبي كما كان، قوياً محضاً، وستتحول غبطة صندوق النقد الدولي بتقدم مسار «إصلاحه» إلى أسف

أن النائب العام بصد التحقيق فيها. فور اندلاع هذه الفضيحة، أعلنت اللجنة الشعبية العامة عزيمتها على «إلغاء الشراكة الأجنبية في المصارف الليبية» (19 بالمئة من رأسمال مصرف الصحاري ملك للمجموعة الفرنسية بي أن بي باريا).

يذكر أن إحدى العواقب المباشرة لتطبيق هذا التوجه ستكون وقف مسار شراء «بي أن

بي باريا» أغلبية أسهم المصرف، ما تتيحه له «اتفاقية الشراكة الاستراتيجية» الموقعة معه في 2007. أما إذا طبق بصورة راديكالية وشاملة، فسيتمخض عن شراء متعاملين ليبيين كل المساهمات الخارجية في رساميل سنة مصارف. بهذه الصورة، سيعود القطاع المصرفي الليبي كما كان، قوياً محضاً، وستتحول غبطة صندوق النقد الدولي بتقدم مسار «إصلاحه» إلى أسف (التقرير المنشور في تشرين الأول (أكتوبر) 2010).

وسبقت «قضية مصرف الصحاري» تصريحات عنيفة حملت مشغليه الفرنسيين مسؤولية تراجع صافي أرباحه في سنة 2009 بما يقرب النصف. وقد وجه هذه الاتهامات إليهم في منتصف تشرين الأول (أكتوبر) الماضي رئيس جمعية المصرف العامة، حامد الحضيري، مؤكداً أنهم كإدارة تنفيذية «لم يلتزموا بلوائح البنك المركزي وتنظيماته».

وبدت تصريحات محافظ المصرف المركزي، فرحات بن قدرة، بشأن هذه الفضيحة انعكاساً لموقفه الحرج. فهو عالق بين مطرقة (تشجيع الاستثمار الأجنبي)، التي يشهرها في وجهه صندوق النقد الدولي، وسندان مخاوف المتعاملين الليبيين من ازدياد سطوة الرأسمال الأجنبي في قطاع مصرفي، الربح فيه مضمون بالنظر إلى ارتفاع موارد البلاد المالية. وحمل

مدير التحرير خالد صافية ■ سكرتير التحرير حسان الزين ■ مجلس التحرير عربيات دوليات إيلي شلموب، نفاة بيار ابي صعب، مجتمعه ضحى شمس، راضة علي صفا، عبد عمر شايبة، اقتصاد محمد زبيب

المدير الفني اميل منعم

الخبير

تأسست عام 1953
تصدر عن شركة «أخبار بيروت»

رئيس التحرير المؤسس
جوزيف سمحة
(2007-2006)

مستشار مجلس التحرير
انسب الحاج

رئيس مجلس الإدارة والمدير المسؤول إبراهيم الامين
المكاتب بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكور - الطابق السادس ■ تليفاكس: 01759500 01759597 ■ ص.ب. 113/5963 ■ www.al-akhbar.com

الاعلانات Tree Ad 01/611115 03/252224-01
التوزيع شركة الالهالك 15-01/666314 03/828381